

تقرير يوجد شبه اتفاق بين المنظمات الحقوقية والنسوية على رفض «تجريم الأشخاص الذين يقدمون الخدمات الجنسية، ولا سيما النساء والأطفال الذين غالباً ما يكونون ضحايا الاستعباد والاتجار بالبشر، فهؤلاء يحتاجون إلى الحماية لا العقاب. إلا أن الخلاف يرقم بين تيارين رئيسيين: واحد يدعو إلى التنظيم القانوني لما يسميه «العمل الجنسي» كسبب لحماية العاملين فيه، والثاني يرى في التنظيم حماية لاطر الجريمة المنظمة وتكريسها لاستغلال المرأة وتسليحها وإبقائها في موقع دوني ومنفذ لرغبات الرجل... هذا الخلاف عكسته المواقف المتباينة بين منظمة «كفى عنف واستغلال» ومنظمة «هيومن رايتس ووتش»، على خلفية بيان أصدرته الأخيرة تحت عنوان «سوريات معرّضات لخطر الاتجار الجنسي في لبنان»

سجال بشأن تنظيم الدعارة: حماية للنساء أم لمسته

هديك فرفور

الخلاف بشأن كيفية مكافحة الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر في لبنان، جزء من نقاش عالمي لم يخلص إلى توجه موحد بعد. يدعو البعض إلى تنظيم «العمل الجنسي» كإحدى السبل لحماية العاملات فيها، فيما يرى البعض الآخر أن تنظيم الدعارة يعني إعطاء «الشرعية» لعمل القوادين والمستغلين وتجار البشر، وبالتالي تقديم الحماية القانونية لهم لا للمجبريات على تقديم الخدمات الجنسية.

وأواخر الشهر الماضي، أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» بياناً تحت عنوان «سوريات معرّضات لخطر الاتجار الجنسي في لبنان»، قالت فيه إن تعامل الحكومة اللبنانية مع الاتجار الجنسي ينسجم بالضعف وغياب التنسيق، ويعرّض النساء والفتيات للخطر. وخلصت إلى أن «تجريم العمل الجنسي، الذي يجري بين البالغين بالتراضي يخلق أيضاً معوقات تحرم العاملين بالجنس حقوقهم الأساسية، مثل الحماية من العنف، والعدالة في مواجهة الانتهاكات، والخدمات الصحية الأساسية، وإضافة أن إكراه الشخص على توفير خدمات جنسية هو الذي يجب أن يكون مجزماً، وأن يلاحق قضائياً».

جاء بيان منظمة «هيومن رايتس ووتش» بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة الاتجار بالأشخاص، واستند إلى قضية «شي موريس» في آذار الماضي، عندما جرى تحرير نحو 75 فتاة سوريات كن يتعرضن لأبشع أنواع الاستغلال الجنسي على يد شبكة منظمة من القوادين وتجار البشر. أسس، ردت منظمة «كفى عنف واستغلال» على «هيومن رايتس ووتش»، مشيرة إلى أن مقاربة الأخيرة بشأن كيفية مواجهة الدعارة تضليلية وذات تحليل ضعيف، إذ توحى بأنها تدعو إلى عدم تجريم «صناعة الدعارة بمجملها، والمضي قدماً بتنظيمها، مع العلم أنها تتألف من قوادين ووسطاء ومتاجرين بالبشر، ومن مؤسسات تجارية تربح من وتروج للدعارة، ومن

مشتري الممارسات الجنسية، الذين، لولا وجودهم، لما كانت هذه الصناعة موجودة أصلاً. وتساءلت «كفى»: هل تدعو هيومن رايتس ووتش إلى تبرئة هؤلاء وإعطائهم حصانة قانونية واجتماعية؟

يستعرض بيان منظمة «هيومن رايتس ووتش» وقائع حادثة «شي موريس»، ليخلص إلى أن السلطات كانت على علم بأعمال الاتجار بالأشخاص التي حدثت سابقاً في «شي موريس»، مُعددة التوقيفات المتكررة لموريس جعجع، «رأس» الشبكة، التي كانت توقيفات مؤقتة. تنطلق الباحثة في حقوق المرأة في المنظمة، سكاوي ويلر، من هذه النقطة لتخلص إلى أن إكتشاف الاتجار بالأشخاص في شي موريس تكراراً، على مدار السنوات الماضية، يدفع للسؤال عن فاعلية تعامل السلطات مع الموقف، مُشيرة إلى أنه «على لبنان مراجعة كيفية تعامله مع الاتجار بالأشخاص، والاتجار الجنسي بشكل عام». تكشف المنظمة أن العديد من النساء اللواتي جرى إنقاذهن من «شي موريس» و«سيلفر-بي» أفرج عنهن من دون استجواب، ومن دون أن تعرض عليهن الحماية أو الوصول إلى ملاجئ، مُشيرة إلى أنه «جرى التقاط بعض الضحايا من جديد من قبل أسريهن، قبل تحريرهن للمرة الثانية على يد عناصر الشرطة». يستعين بيان المنظمة بشهادات تُفيد بأن تجريم العمل الجنسي في لبنان يُمثل عائقاً كبيراً يمنع ضحايا الاتجار من التبليغ عن الجرائم المرتكبة ضدهن، لتعلن المنظمة موقفها الواضح إزاء هذه القضية: «معارضة تجريم العمل الجنسي الذي يجري بين البالغين بالتراضي». هذا الموقف، دفع منظمة «كفى» إلى إصدار بيان ردت فيه على مقاربة المنظمة.

ترى «كفى» أن «هيومن رايتس ووتش» أغفلت المنظار الجندي في توصيتها هذه، إذ تكلمت عن العمل الجنسي والعاملين فيه، وكان هذه الظاهرة لا تطاول على نحو أساسي نساء وفتيات، وكان من يشتري الممارسة الجنسية ليسوا بشكل شبه مطلق رجالاً. فهذه

دخلتها لقلّة الخيارات، وتضيف «ما قيمة الرضى في مجال قائم على استغلال المهمشات والمنبذات والمعنفات والمهاجرات، وقائم في

اللغة الحيادية لا تظلم إلا المتضرر منها، وتعبر عن إغفال أو ضعف في تحليل جندي مُدرك لغياب المساواة والهوة الجندية في مجال الدعارة أيضاً. من ناحية أخرى، وفي النظر إلى الدعارة وتسميتها العمل الجنسي، تبسّط هيومن رايتس ووتش المسألة برمّتها وتغض الطرف عن كون الدعارة مجالاً مليئاً بالعنف، ومجالاً قائماً على استغلال المرأة وتسليحها وإبقائها في موقع دوني ومنفذ لرغبات الرجل». تشير «كفى» إلى أن الغالبية الساحقة من النساء في الدعارة لم يدخلنها لأنهن اخترتها أو رغبنها، إنما

تنظيم الدعارة لم يقض على الاستغلال في بعض البلدان

أصله على فعل عنفي هو ممارسة جنسية بقوة المال؟، وترى أن منطلق «هيومن رايتس ووتش» يصل إلى أن أي امرأة تتعرض لعنف من شريكها أو زوجها وهي قابلة بالواقع وغير نائرة عليه، يرتقي ما يحصل معها إلى فعل مقبول وغير جرمي إذ إنه يحصل بين البالغين بالتراضي». برّد مدير مكتب المنظمة في بيروت نديم حوري بالقول أن التجريم يعني حكماً خلق معوقات تحول دون حماية الضحايا، مُشيرة إلى أن السلطات تميل إلى تصوير جميع النساء بمجال الدعارة، حتى من يُتاجر بهن ويتم إستغلالهن في

هيومن رايتس: السلطات تميل إلى تجريم حتى من يُتاجر بهن (مروان طحطح)



نقابات

رابطة الموظفين: نزاع قضائي يعلّق نتائج الانتخابات

فانت الحاج

حتى الآن، لم تنتخب الهيئة الإدارية لرابطة موظفي الإدارة العامة رئيسها وأعضاء هيئة المكتب، رغم مرور ثلاثة أسابيع على إنجاز الانتخابات النقابية. وكان الخلاف بين الموظفين بشأن تمثيل الإدارات العامة، على خلفية تفسير المادة 4 من النظام الداخلي، إذ انقسموا بين قراءتين لاحتساب النتائج. فاللجنة المكلفة

الإشراف على الانتخابات المؤلفة من داهج المقداد ونقولا المعماري وفؤاد خريزات، طبقت التعميم الذي أصدرته الهيئة الإدارية السابقة لجهة اختيار 9 ممثلين ل9 وزارات، من دون أن يكون هؤلاء قد نالوا بالضرورة العدد الأعلى من الأصوات. وقد رفعت اللجنة تقريرها بالنتائج إلى وزارة الداخلية، وقد تضمن أسماء الفائزين في الانتخابات. اللافت في التقرير الرسمي ورود اسم مي مزر من

وزارة الزراعة بدلاً من مسلم عبید من المعهد الوطني للإدارة، الذي كان فائزاً في المحضر الأول الذي وقّعه عضواً اللجنة داهج المقداد ونقولا المعماري. يشرح المقداد لـ «الأخبار» أن هذا المحضر غير رسمي، وهو موقع من عضوين فقط، إذ تبين لنا في ما بعد أنه لا يمكن احتساب الموظف في المعهد الوطني للإدارة ممثلاً لإدارة عامة. لا يجد الرئيس السابق للرابطة محمود حيدر أي مبرر لتأخير

انتخابات هيئة المكتب بعد تسليم النتائج الرسمية لوزارة الداخلية. ويؤكد أنه اعترض شخصياً على تدخل الموقدين من القضاء المستعجل في أمور خارج المهمات الموكلة إليهم. الهيئة الإدارية الجديدة تنتظر، بحسب رئيسة السن نوال نصر، أن تزودها اللجنة المشرفة على الانتخابات النتيجة الرسمية للانتخابات، كي تحدد الأسبوع المقبل موعداً لجلسة انتخاب هيئة المكتب. وعلمت «الأخبار» أنه

سيجري تقديم طعون بالنتيجة بعد تبليغها رسمياً. لكنّ ثمة معترضون على النتائج يقولون إنه ليس هناك إمكانية موضوعية لانتخاب الرئيس وأعضاء المكتب، قبل أن يحسم القضاء المستعجل النتيجة النهائية. يقول طارق بزاز من وزارة المال: «بالنسبة إلينا المادة الرابعة واضحة ولا لبس فيها، إذ يمكن الوزارة الواحدة أن تتمثل بأكثر من مقعد في الهيئة الإدارية، وبناءً عليه